الأخلاق عند أفلاطون

بقلم الاستاذ يوسف كرم
مدرس الفلسفة بالجامعة المصرية

١ ـ القانون الخلقي والطبيعة

١ — لما كان أفلاطون قد ميز بين العقل والحس والنفس والجسم[١]، فقد ميز في الأخلاق بين اللذة والألم من جهة ، والخير والشر من جهة أخرى .

وأعلن الحرب على أصحاب اللذة من السوفسطائيين وتلاميذهم ، ونقد مذهبهم من جميع جهاته ، وأقام مذهبه الخاص ؛ فكان أول مذهب جامع عرّف للانسان قدره وبصّره بغايته وبالوسائل إليها من طريق العقل الصرف .

كان هؤلاء السوفسطائيون يعلمون البيان وأساليب الغلبة في المحاكم والمجالس الشعبية ، لا يقصدون إلا إلى هذه الغلبة من غير نظر إلى الحق ولا اكتراث للعدل ، فاصطنعوا نظرية تخلي الآخذ بها من حكم الضمير ، وتطلق لطمعه ودهائه العنان في سبيل شهواته . وتتلخص هذه النظرية في معارضة القانون بالطبيعة ، وقد عرضها أفلاطون في أقوى صورها وأبعد نتائجها[٢]، ثم نقدها تفنيداً . قالوا إن القانون الذي يخضع الناس إنما هو من وضع الناس لا من وضع الطبيعة؛ بل إن الطبيعة تعارضه وتأباه ؛ فبحسب الطبيعة: الأمر الأقبح هو الأخسر ، والأخسر تحمل الظلم ؛ وبحسب القانون : ارتكاب الظلم هو الأخسر الأقبح . ولقد نشأ هذا التباين من أن القانون سنه الضعفاء والسواد الأعظم بالإضافة إلى أنفسهم ، وابتغاء مصلحتهم الخاصة فرموا إلى تخويف الأقوياء وصدهم عن التفوق عليهم ، وذهبوا إلى أن كل تفوق قبيح ظالم ، وأن الظلم يقوم بالذات في إرادة التعالي على الآخرين . ولكن الطبيعة تقدم الدليل على أن العدالة الصحيحة تقضي بأن يتفوق الأحسن الأقدر ؛ فترينا أن هذا هو الواقع في كل موطن : في الحيوان والانسان ، في المدن والأسر ، وأن علامة العدالة سيادة القوى على الضعيف ، وإذعان الضعيف لهذه السيادة .

الـكل يطلب السعادة وهل يستطيع أن يعيش سعيداً من يخضع لأى شىء كان قانوناً

---

(١) راجع مقالاتنا عن أفلاطون في أجزاء «المعرفة» : الثاني والثالث والرابع من سنتها الحالية

(٢) انظر محاورة غورغياس والمقالات الأولى والثانية والثالثة والتاسعة من الجمهورية

أم إنساناً ؟ إلا أن العدالة والفضيلة والسعادة ـ على حسب الطبيعة ـ : أن يتعهد الإنسان في نفسه أقوى الشهوات ثم يستخدم ذكاءه وشجاعته لإرضائها مهما تبلغ من القوة مع تظاهره بالصلاح لإسكات العامة والانتفاع بحسن الصيت . ولا يتسنى هذا لغير الرجل القوى [1] ؛ لذلك ترى العامة تعنف الذين تعجز عن تقليدهم ، لتخفى بهذا التعنيف ضعفها وخجلها منه ؛ وتعلن أن الإسراف عيب ، محاولة أن تستعبد من ميزته الطبيعة من الرجال ؛ وتشيد بالعفة لقصورها عن إرضاء شهواتها الإرضاء التام ، وبالعدالة لجبنها وقعودها عن عظائم الأمور ، ولو صح ما تقول من أن السعادة في الخلو من الحاجات والرغائب : لوجب أن ندعو الأحجار والأموات سعداء .

ب ـ هذه دعاوى السوفسطائيين ؛ فلنسألهم أولا : أليس يتفق مع الطبيعة أن الكثرة أقدر من الفرد ؟ فإن كانت الكثرة هي التي فرضت القوانين ؛ فهي الأحسن من حيث إنها الأقدر وقوانينها حسنة حسب الطبيعة لأنها قوانين الأقدر ؛ وإن كانت ترى أن العدالة تقوم في المساواة ، وأن الظلم أقبح من الانظلام ، فرأيها مطابق للطبيعة ، وإذن فلا تعارض بين الطبيعة والقانون .

ولنسألهم ثانياً : من هو الأحسن الأقدر ، الذي يتمدحون به ؟ وهل هاتان الصفتان متلازمتان ، أم يمكن أن يكون إنسان حسناً مع كونه ضعيفاً ، وأن يكون إنسان قوياً رديئاً معاً ؟ مهما تقلب المسألة فلا محيص عن التسليم بأن الأحسن هو الأحكم في عمله الخاص ـ أيا كان هذا العمل ـ وأن الحكيم ـ بالإجمال ـ الملتزم جادة القصد والاعتدال ؛ وفي السياسة بالخصوص : من يحقق الاعتدال في نفسه ويضبط شهواته ؛ قبل أن يحكم الآخرين وإلا ساءت حاله وحالهم جميعاً . ولنتصور رجلهم الأقوى هذا الذي يقيمونه مثلا أعلى ـ وقد بلغ إلى قمة السلطان ـ فصار طاغية متكبراً ، متهتكا مغتصباً : لا يردعه وازع من ضميره ، ولا خوف من الناس ، ولا تنتهي نفسه حتى تنال من اللذات أصنافاً وألواناً ـ هل هو سعيد ؟ كلا ! بل إن حياته حقيقة تعسة ؛ فإن جزء النفس الذي تقوم فيه الشهوات لا يعرف القصد ، ولكنه يميل بطبعه إلى الإسراف . ولما كان الاشتهاء ألماً من الحرمان ، كان إنماء الشهوات لأجل إرضائها عبارة عن تعهد آلام في النفس لا تهدأ ؛ وكانت حياة الشهوة موتاً متكرراً ؛ مثلها مثل البرميل المثقوب تصب فيه ؛ فلا يمتلىء ؛ أو مثل الأجرب لا ينفك يحس حاجته لحك جلده ، فيحك بقوة فتزيد حاجته إليه ويقضي حياته في هذا العذاب ؛ أو مثل مدينة رعاعها هائجة مائجة ، أو مثل مسخ متعدد الرءوس ، وسبع جائع تمزق الشهوات نفسه وتتغذى بلحمه ودمه ؛ وهؤلاء تلك فكل كلا منها بعد أن ارتمى بين أيديها عبداً

---

(١) يكاد يقول « الإنسان الأعلى » في (نيتشه) ـ هذا السوفسطائي الكبير ـ لم يتكلم من النظرية المشهورة عنه غير هذا اللفظ كما يرى القارىء ، و « لا جديد تحت الشمس »

وضحية ؛ هذا المخلوق لا يمكن أن يحبه الناس ولا ترضى الآلهة عنه ، بل لا تمكن معاشرته ، فلا يذوق لذة الصداقة ، فهو شقى للغاية ؛ والدولة التى يحكمها أشقى الدول .

حـ — فلا تقل : إن السعادة تقوم فى الشهوة القوية وفى اللذة بالإطلاق ، ولكن قل : إن من اللذات والآلام ما هو حسن وما هو ردىء ؛ وإن الانسان أسعد فى النظام منه فى الاسراف ، ولو اتبعنا حساب أصحاب اللذة — بشرط أن نجيد وضع القواعد ونضبط الحساب — لوجدنا أن الحياة الفاضلة هى أيضاً ألذ حياة ، أما القواعد فهى أننا نطلب اللذة ونهرب من الألم ، وأننا لا نرغب فى حال بين بين ، ولكننا نؤثرها على الألم — وأننا نختار ألماً يعود علينا بزيادة من اللذة ، ونرفض لذة ينجم عنها زيادة من الألم ؛ ولا نكترث للذة وألم متعادلين ؛ وأما الحساب فتدخل فيه عدد اللذات والآلام ومدة كل منها وقوته — ونحن نطلب حياة ترجح فيها كفة اللذة بعد اعتبار الشروط المتقدمة ، لا حياة ترجح فيها كفة الألم ، فإن هذه مرفوضة نؤثر عليها حياة تتعادل فيها الكفتان . فإذا نظرنا إلى الفضائل وأضدادها من هذه الوجهة ، وضاهينا بين حياة العفة والحكمة والشجاعة من ناحية ، وبين حياة الشره والحمق والجبن من ناحية أخرى ، رأينا الطائفة الأولى تمتاز بخفة الانفعال ، وضعف اللذة والألم ، ولكن اللذة فيها أغلب وأدوم من الألم ؛ فى حين أن الألم أغلب وأدوم فى الطائفة الثانية [١] ؛ فالكفة راجحة فى الفضيلة إلى جهة اللذة ، وفى الرذيلة إلى جهة الألم ، والقائلون باللذة لا يقدرون مرمى قولهم ، ولا يدرون ما يريدون ، يطلبون السعادة وفق الطبيعة ، فتتكل بهم الطبيعة شر تنكيل ، وتؤيد القانون الذى يسخرون منه .

وما ذلك إلا لأن القانون مستخرج من الطبيعة مفهومة على حقيقتها ، وهى تضطر الناظر فى السيرة الانسانية أن يعدل عن اللذة إلى المنفعة ، وأن يحكم على الأولى بالثانية ، فيقر أن من اللذات ما هو حسن ، أى نافع ، وما هو ردىء ، أى ضار ، وأن من الآلام ما هو حسن نافع ، كتعاطى الدواء ، وتحمل العلاج ؛ وما هو ردىء ضار ؛ وأن اللذات والآلام الحسنة هى التى تطلب ، واللذات والآلام الرديئة هى التى تتقى ، وأن النافع ما يجلب الخير ، والضار ما يجلب الشر ؛ والمنفعة التى توسم بالخير هى التى تكمل الشىء وفق حقيقة هذا الشىء ، والضرر الذى يوسم بالشر ، هو الذى ينتقص الشىء ، أو يقضى عليه ، فإن كل شىء يقوم بالنظام والتناسب ، فإذا ما اختل النظام فقد الشىء قيمته و « فضيلته » ؛ وأن الذين نسميهم أخياراً وأشراراً يحسون اللذة والألم على السواء ، فليس الأخيار أخياراً باللذة ، بل بالخير ،

(١) هذا الحساب ذكره أفلاطون فى المقالة الخامسة من « القوانين » ، وسنورد له حساباً من نوع آخر ، فهو قد سبق أبيقور وبنتام والنفعيين أجمعين ، وزاد عليهم أن أقام هذه الحكمة التجريبية المتواضعة على أساسها العقلى ، فرفع اللذة الى مستوى الفضيلة كما سيأتى .

وليس الأشرار أشراراً بالألم ، بل بالشر ، وكما أن الكيفية التي تحدث في الجسم عن النظام والتناسب تدعى الصحة والقوة ، فإن النظام والتناسب في النفس يسميان القانون والفضيلة

٢ : الفضيلة

ا — الفضائل ثلاث تدبر قوى النفس الثلاث : الحكمة فضيلة العقل تكمله بالعلم والحق ، والعفة فضيلة القوة الشهوانية تلطف الأهواء فتترك النفس هادئة والعقل حراً ، ويتوسط هذين الطرفين الشجاعة ، وهي فضيلة القوة الغضبية تساعد العقل على الشهوانية : فتقاوم إغراء اللذة وخوف الألم — والحكمة أولى الفضائل ومبدؤها جميعاً ، فلولا الحكمة لجرت الشهوانية على سليقتها وانقادت لها الغضبية ، ولو لم تكن العفة والشجاعة شرطين للحكمة تمهدان لها السبيل وتنشران بخدمتها ما خرجتا عن دائرة المنفعة الى دائرة الفضيلة ، إذ « ما الهرب من لذة لنيل لذة أعظم سوى عفة مصدرها الشره ، وما خوض الخطر لاجتناب خطر آخر سوى شجاعة مصدرها الخوف ، ليست الفضيلة هذه الحسبة النفعية التي تستبدل لذات بلذات وأحزانا بأحزان ومخاوف بمخاوف ، كما تستبدل قطعة من النقد بأخرى ، فإن النقد الجيد الوحيد الذي يجب أن تستبدل به سائر الأشياء هو الحكمة ، بها نشترى كل شيء ، ونحصل على كل الفضائل : أما الفضيلة الخالية من الحكمة والناشئة عن التوفيق بين الشهوات فهي فضيلة الرقيق » (١) ، فالفضيلة إذن من جنس العقل والنفس ، ولا يسوغ أن نذكرها إلا بالاضافة إليهما : والحياة الفاضلة لا تستمد قيمتها من لذتها أو منفعتها ، بل من هذه الاضافة ، ويمتنع على من ينكر النفس والعقل أن يبلغ إلى معنى الفضيلة .

ب — وإذا ما حصلت هذه الفضائل الثلاث للنفس ، فخضعت الشهوانية للغضبية ، والغضبية للعقل ، تحقق في النفس النظام والتناسب ، ويسمي أفلاطون حالة التناسب هذه بالعدالة ، باعتبار أن العدالة بوجه عام إعطاء كل شيء حقه ، فليست العدالة عنده فضيلة خاصة ، ولكنها حال الصلاح والبر الناشئة عن اجتماع الحكمة والشجاعة والعفة .

وأما العدالة الاجتماعية ، فهي تحقيق مثل هذا النظام في المجتمع ، فإن الرجل الصالح في نفسه صالح بالضرورة في علاقاته مع الناس ، والعكس بالعكس ، وتستتبع العدالة الاحسان تاماً شاملاً ، فلا نحدها بأنها الاحسان إلى الأصدقاء والاساءة إلى الأعداء ، لأن الاساءة إساءة للنفس أولاً ، فالذي يقابل الشر بالشر يفقد عدالته ، ويزيد الشرير شراً ، فتنتج

(١) عن محاورة « فيدون » ص ٦٨ .

العدالة عكسها من الناحيتين ، وهذا محال ؛ أتسمع إلى سقراط يتحدى السوفسطائيين ويقلب آيتهم رأساً على عقب حيث يقول : « أنا لا أشتهى ارتكاب الظلم ولا تحمله ؛ ولكن إذا وجب الاختيار فأنا أختار الثانى » ، « وأنا أنكر أن يكون منتهى العار أن أصفع ظلماً ، أو أن تقطع أعضائى ، أو أن أسلب مالى ، وأدعى أن العار يلحق المعتدى ، وأن الظلم أقبح وأكثر خسراناً لساقمه منه لضحيته (١) » .

وتستتبع العدالة السعادة مهما يكن من حال الجسم وشئون هذه الدنيا، لأن العدالة خير النفس، والنفس أسمى وأبهى وأبقى من الماديات جميعاً ؛ فقد تنزل بالعادل المصائب ، « ويجلد ويعذب ويوثق بالأغلال وتكوى عيناه ويعلق على صليب » ، وهو سعيد بعدالته مغتبط بها ؛ أما الطاغية الذى ينكل بالناس ، وأما السياسى الذى يوقع بخصومه، فكلاهما شقى حقيق بالرثاء : لأن الظلم أعظم الشرور ؛ وليست المسألة بيننا وبين السوفسطائيين : هل الظالم منتصر دائماً أم غير منتصر؟ ولكن هل هو سعيد أم شقى؟ وقد أوردنا لها حلا: أولا لما خاطبناهم بلغتهم وجادلناهم من وجهتهم ، فبينا أنه تعس معذب فى جسمه وشعوره . والآن وقد عرفنا النفس والفضيلة ، نستطيع أن نسلم لهم جدلا بأنه موفق هانىء فى ظلمه، ونؤكد مع ذلك أنه شقى غاية الشقاء ، لأنه ظالم، وأن العادل سعيد لأنه عادل، بل نتحداهم مرة أخرى ونزيد على هذا القول ، أن الظالم أشقى إن لم يكفر عن آثامه ، ومعنى التكفير تحمل القصاص العادل، وكل ما هو عادل فهو جميل ؛ وتحمل القصاص جميل وخير يستقيم به النظام وتخلص النفس من شرها وهو أعظم الشرور لأنه شر النفس ؛ وكما أن علاج الطبيب مفيد — ولو لم يكن مستحباً — وأن السعادة الكبرى للجسم أن لا يمرض أبداً — ويليها أن يشفيه الأطباء إذا مرض ، فإن أسعد الناس البرىء من الشر، ويليه الذى يشفى من شره ؛ أما الذى يحتفظ بشره ، فأشقى الناس جميعاً ، لا يدرى أن مصاحبة الجسم المريض لا تعد شيئاً مذكوراً بالقياس إلى مصاحبة النفس المريضة، أى الفاسدة الظالمة الملطخة ، وكما أن المريض يسعى إلى الطبيب ويتحمل الكى والشق ، يجب على الظالم أن يسعى إلى القاضى بنفسه فيعترف بخطيئته ولا يكتمها فى صدره ، ويطلب العقاب ولا يتهرب منه ، فإن استحق الجلد قدم جسمه للسوط ، أو الغرامة أداها ، أو النفى رحل عن وطنه ، أو الموت تجرعه ، فإن التكفير أعظم الخيرات بعد البر » (٢) .

ح — «هذه حقائق قائمة على أدلة من حديد وماس» ؛ من يعلمها بأدلتها ومراميها يأت الخير حتماً ، من حيث إن الإنسان يطلب الخير بالضرورة ، ويمتنع أن يؤثر الشر مع علمه بالخير

(١) محاورة غورجياس ص ٤٦٩ و ٥٠٨ .

(٢) غورجياس ص ٤٧٦ وما بعدها .

علماً صحيحاً ، أما الذي يعلم الخير ويأتي الشر فعلمه ناقص وحقيقته : أنه « رأى » فلق عار عن الأصول والنتائج ، لا يقوى على إغراء اللذة ؛ فالفضيلة علم ، والفاضل هو الحاصل على العلم بالخير يعرف ما يفعل في كل حال ، لأن نظره موجه دائماً إلى الخير المطلق ، والفاضل دليل يجب الاسترشاد بفكره كما يسترشد بالقيثاري لتعلم العزف على القيثارة ، أما الرذيلة فجهل بالخير الحقيقي واغترار بالخير الزائف » .

هذا القول ـ إن الفضيلة علم والرذيلة جهل ـ المأثور عن سقراط والمثبت في كتابات أفلاطون ، قد توهم البعض أن فيه إنكاراً للحرية ؛ وليس هذا بصحيح ؛ فإن الحكيم يفعل الفضيلة حتماً من حيث إنه يرى فيها خيره ، لا من حيث إنه مضطر اضطراراً طبيعياً ، فهو يفعل الفضيلة مع قدرته على فعل الرذيلة ، ولكنه لا يفعل هذه لأنها في نظره نقص وشر ، ولا يراد الشر من حيث هو كذلك . أضف إلى هذا أن هذه المرتبة العليا التي يتحد فيها العقل والارادة ، لا تتفق للحكيم عفواً ، ولكنه يبلغ إليها بمجاهدة النفس أي بالحرية ، وأن الحرية ليست العبث ، بل القدرة على الفعل والترك بمقتضى العقل ؛ وما هذا العلم الملزم سوى الواجب في تعبير العصر الحديث ، تأدى إليه أفلاطون « بأدلة من حديد وماس » .

ونحن لا نرى أية قيمة لادعاء من يدعي أن فلاسفة اليونان لم يعرفوا فكرة الواجب بحجة أنهم كانوا يطلبون السعادة ، وأن لا معنى لأمر الناس أن يعملوا ما فيه سعادتهم (١) ـ فإن فكرة الواجب تلزم من إذا كنا اشتراك الخير بين المحسوس والمعقول ، وإن سعادة الانسان خيره من حيث هو إنسان ، لا من حيث هو حيوان . وإن النظام « يقضي » بإيثار الخير المعقول . وإنما نشأت هذه الدعوى من فهم الواجب على أنه فكرة دينية صرفة ، وأنه أمر عال صادر بالوحي عن عزيز مقتدر « وعقد بين الله والناس » : أن يعملوا كذا فيصيبوا كذا ـ وهذا وهم كبير يحط من كرامة الله ومن كرامة الانسان ، إذ يصور الواجب شريعة وضعية بحتة يخضع لها الانسان دون أن يدرك لها حكمة ، أما أفلاطون فقد جعله أولا شريعة طبيعية خارجة من نفس الانسان مصورة في عقله . فكان المنفعة الحقة كما تبينت ، والحكمة كما وصفت ، ثم أيده بأن مد في الحياة إلى عالم آخر ، تتحقق فيه العدالة تامة ، ليسبغ على الحياة الانسانية معناها الكامل ، فهو قد فعل خيراً من وضع الواجب قانوناً قاهراً ؛ فقال : إنه النظام ، والنظام حق وجمال تسمو إليه النفس مشتاقة .

يوسف كرم

---

(1) Brohard. Etudes de phil ancienne et mod.